

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلة الرأسخون مجلة عالمية محكمة

ISSN: 2462-2508

Volume 12, Issue 3, September 2026

الإصدار الثاني عشر، العدد الثالث، سبتمبر 2026



هيئة التحرير



مدير هيئة التحرير

الأستاذ المشارك الدكتور/

محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

نائب مدير هيئة التحرير (أول)

الأستاذ المساعد الدكتور/

سامي سمير عبد القوي

نائب مدير هيئة التحرير (ثان)

الأستاذ المشارك الدكتور/

عبد الكريم أحمد مغاوري

سكرتيرة هيئة التحرير

الأستاذة/ دينا فتحي حسين



لإرسال المقالات والمشاركات
عبر البريد الإلكتروني

arrasikhun.journal@mediu.edu.my

فهرس العدد

المصطلحات النقدية عند أشهر علماء القراءات القرآنية المتقدمين المتعلقة بقبول القراءة وأثرها (دراسة تحليلية مقارنة).....	7
افتراءات المشركين الواردة في القرآن الكريم المتضمنة القدح في الوحي، ومنهج القرآن في الرد عليها (جمعاً ودراسة).....	3 7
الأحاديث الحسنة التي أخرجها ابن حبان في صحيحه: كتاب الأدعية نموذجاً (جمعاً ودراسة).....	6 3
تعقبات ابن حجر والبقاعي على الحافظ العراقي في التعريفات الحديثية: جمعاً ودراسة (الحديث الحسن نموذجاً).....	8 7
الدفع الموضوعية بالإكراه والصورية والمماثلة في دعاوى البيوع (دراسة تطبيقية على القضاء السعودي).....	1 1 9
«الْقَوْلُ بِالْمَحْظُورِ عَنْ نَقْلِ عَنَاءِ الْمَحْجُورِ» تأليف: الفقيه العلامة كمال الدين موسى بن أحمد بن موسى الحكمي الصِّجَاجِيِّ الرَّبِيدِيِّ (المتوفى بعد 997هـ): دراسة وتحقيقاً.....	1 4 5
مُقَوِّمَاتُ الدَّاعِيَةِ فِي كِتَابِ «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَنْحِ الْمَرْعِيَّةِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ (ت: 763هـ) دراسة تحليلية.....	1 8 5
الحداثة؛ مفهومها، وأسسها: دراسة نقدية.....	2 0 7
الاستفهام بحرفي الاستفهام: «هل» والهمزة في سنن الترمذي (دراسة نحوية تطبيقية على نماذج مختارة).....	2 3 3
التوجيه الصرفي لقراءات الأفعال في سورة الحجر (دراسة تحليلية من خلال كتاب «فتح البيان في مقاصد القرآن» للإمام صديق حسن خان).....	2 4 7
الشبهات الإلحادية المعاصرة لدى طلاب المرحلة الثانوية: الأسباب وسبل المعالجة.....	2 7 3
أثر إستراتيجية الرياضيات الواقعية في تنمية مهارات حل المشكلات الرياضية لدى طلاب المرحلة المتوسطة بمدينة جدة.....	3 1 1

المصطلحات النقدية عند أشهر علماء القراءات القرآنية المتقدمين المتعلقة بقبول القراءة وأثرها (دراسة تحليلية مقارنة)

Critical Terminology Used by Leading Early Scholars of Qur'anic Readings Concerning the Acceptance of Qur'anic Readings and Its Implications A Comparative Analytical Study

Al-Madinah International University

Journal Of Arrasikhun Journal,

Volume 12, Issue 3, September 2026

Copyright © 2026 Umaymah bint 'Abd al-Rahmān

'Abd al-Qādir Ḥalabī

Manuscript Received Date: 2026/7/30 |

Manuscript Acceptance Date: 2026/8/19 |

Manuscript Published Date: 2026/9/30

DOI: 10.63226/arr.v12i3.6121

د. أميمة بنت عبد الرحمن عبد القادر حلي

أستاذ مشارك بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية

الكلية الجامعية بالليث جامعة أم القرى، مكة المكرمة- المملكة
العربية السعوديةDr. Umaymah bint 'Abd al-Rahmān 'Abd al-
Qādir Ḥalabī

oahalabi@uqu.edu.sa

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المصطلحات النقدية المتعلقة بقبول القراءة القرآنية عند علماء القراءات، والكشف عن دلالاتها المنهجية وأثرها في بناء المنهج النقدي لهذا العلم، وتتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دراسة مستقلة -في حدود اطلاع الباحثة- تجمع هذه المصطلحات في إطار واحد، وتستقرئ استعمالاتها في المصادر الأصيلة، مع بيان دلالاتها الاصطلاحية والفروق المنهجية في توظيفها عند كبار أئمة القراءات. واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي باستقراء المصطلحات الواردة في عدد من أهم مصادر القراءات، وهي: «السبعة» لابن مجاهد، و«التيسير»، و«جامع البيان» لأبي عمرو الداني، و«الكامل» للذهلي، و«الإقناع» لابن الباذش، و«الكنز» للواسطي، و«النشر» لابن الجزري، كما اعتمد المنهج التحليلي في دراسة دلالات هذه المصطلحات ووظائفها العلمية، والمنهج المقارن في بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأئمة في استعملها، والمنهج الوصفي في تصنيفها وعرضها. ويتناول البحث مفهوم المصطلحات النقدية ونشأتها وتطورها، ثم يدرس مصطلحات القبول، ويحلل الفروق الدلالية والمنهجية بينها، ويبرز أثرها في تعييد منهج قبول القراءات، كما يكشف عن اختلاف مناهج أئمة القراءات في توظيف هذه المصطلحات، بما يسهم في إبراز دقة المنهج النقدي الذي اعتمده علماء القراءات في تقويم الروايات وضبطها، ويثري الدراسات المنهجية المتخصصة في هذا العلم. ومن أبرز النتائج: أن مصطلحات القبول -مثل: الصحيح، والمتواتر، والمشهور، والمقروء به، والمختار- تدل على مراتب متفاوتة من ثبوت الرواية وقوة الاعتماد عليها، وليست في درجة واحدة، وأن معيار الحكم على القراءة عند علماء القراءات لم يكن قائماً على صحة السند وحدها، بل كان يعتمد على اجتماع الأركان المعتمدة للقبول، مع مراعاة ما استقر عليه الأداء، واشتهر بين أهل الإقراء.

الكلمات المفتاحية:

علم القراءات، المصطلحات النقدية، قبول القراءات، المنهج النقدي، أئمة القراءات، الدراسات المنهجية.

Abstract

This study aims to examine the critical terminology related to the acceptance of Qur'anic readings (qirā'āt) used by scholars of Qur'anic readings, identify its methodological implications, and investigate its role in the development of the critical methodology of this discipline. The research problem lies in the absence, to the researcher's knowledge, of an independent study that brings together these terms within a unified framework, traces their usage in primary sources, clarifies their technical meanings, and identifies the methodological distinctions in their application by leading authorities in the field of Qur'anic readings. The study employs an inductive methodology by surveying the terminology found in several major sources on Qur'anic readings, namely al-Sab'ah by Ibn Mujāhid, al-Taysīr and Jāmi' al-Bayān by Abū 'Amr al-Dānī, al-Kāmil by al-Hudhalī, al-Iqnā' by Ibn al-Bādish, al-Kanz by al-Wāsiṭī, and al-Nashr by Ibn al-Jazarī. It also employs an analytical methodology to examine the meanings and scholarly functions of these terms, a comparative methodology to identify areas of agreement and disagreement among the scholars in their use, and a descriptive methodology to classify and present them. The study first addresses the concept, origins, and development of critical terminology. It then examines the terminology used to denote acceptance, analyzes the semantic and methodological distinctions among these terms, and highlights their role in establishing the methodological principles governing the acceptance of Qur'anic readings. It also identifies differences among the leading scholars of Qur'anic readings in their application of this terminology, thereby demonstrating the precision of the critical methodology employed by these scholars in evaluating and verifying transmitted readings and enriching specialized methodological studies in this field. Among the most significant findings are that terms denoting acceptance—such as ṣaḥīḥ (sound/authentic), mutawātir (mass-transmitted), mashhūr (well-known), maqru' bihi (a reading used in recitation), and mukhtār (preferred)—indicate varying degrees of transmission reliability and strength of scholarly reliance and are not equivalent in rank. The study also finds that the criteria used by Qur'anic-reading scholars to evaluate a reading were not based solely on the soundness of its chain of transmission. Rather, acceptance depended on the fulfilment of the recognized criteria collectively, while also taking into account established modes of recitation and readings that had become well known among specialists in Qur'anic recitation.

Keywords

Qur'anic Readings; Critical Terminology; Acceptance of Qur'anic Readings; Critical Methodology; Scholars of Qur'anic Readings; Methodological Studies.



المقدمة

1. الإسهام في الكشف عن جانب من المنهج النقدي عند أئمة القراءات المتقدمين، من خلال دراسة المصطلحات التي استعملوها في الحكم على القراءات، بما يبرز الأسس العلمية التي قام عليها نقد القراءات وتمييز مراتبها.
2. تقديم دراسة علمية للدلالات النقدية للمصطلحات محل البحث، بما يسهم في ضبط مفاهيمها وتحديد الفروق بينها، ويحدّ من حمل المصطلح الواحد على معنى واحد في جميع السياقات دون مراعاة لاستعمال الإمام له.
3. الإفادة في الدراسات المتعلقة بمنهج نقد القراءات؛ إذ يقدم البحث تصوّرًا أكثر ضبطًا للعلاقة بين المصطلح النقدي والحكم الذي يدل عليه في كتب أئمة القراءات المتقدمين.
4. الإسهام في تحرير المصطلحات التي قد يقع بينها التداخل في الدراسات المعاصرة، من خلال بيان دلالاتها في سياقاتها الأصلية عند الأئمة، بما يعين الباحثين على التعامل معها بدقة عند دراسة أحكام القراءات والروايات.
5. الإسهام في بناء أساس علمي لدراسات لاحقة تتناول مصطلحات نقد القراءات أو مناهج الأئمة في الحكم على القراءات، وذلك من خلال جمع المصطلحات ودراسة دلالاتها في مصادر القراءات المتقدمة.

6. إثراء المكتبة القرآنية بدراسة تجمع بين الجانب الاصطلاحي والجانب النقدي في علم القراءات، بما يكشف عن البعد المنهجي في

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم القراءات من أجلّ العلوم الشرعية؛ لاتصاله المباشر بكتاب الله تعالى، ولما امتاز به من الدقة في نقل الروايات، والعناية بتمحيصها، ووضع الضوابط الكفيلة بتمييز المقبول منها من المردود.

وقد أسهم علماء القراءات منذ وقت مبكر في بناء منهج نقدي متكامل، اعتمد على مصطلحات علمية دقيقة عبّرت عن أحكامهم على القراءات والروايات، كالألفاظ: (الصحيح، والثابت، والمشهور، والمتواتر، والشاذ، والضعيف، والمنكر، والوهم، ولا يُقرأ به)، وغيرها من المصطلحات التي لم تكن مجرد أوصاف لغوية، بل كانت أدوات منهجية تؤدي دورًا محوريًا في تقويم القراءات وضبطها.

ومع كثرة استعمال هذه المصطلحات في كتب الأئمة، إلا أن دلالاتها المنهجية لم تحظ - في حدود اطلاع الباحثة - بدراسة مستقلة تجمعها، وتحلل تطورها، وتقارن بين استعمالاتها عند كبار أئمة القراءات، مما استدعى تخصيص هذا البحث لدراسة هذه المصطلحات، والكشف عن أبعادها العلمية وأثرها في بناء المنهج النقدي عند علماء القراءات.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يأتي:

أحكام أئمة القراءات على القراءات والروايات. 3. ما الفروق الدلالية والمنهجية بين هذه المصطلحات؟

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن إجمال أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يأتي:

1. أهمية المصطلحات النقدية في فهم منهج علماء القراءات.

2. تكرار ورود هذه المصطلحات في المصادر الأصلية دون دراسة جامعة لدلالاتها.

3. الحاجة إلى استقرار استعمالات الأئمة لهذه المصطلحات، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم.

4. الرغبة في الإسهام في الدراسات المنهجية التي تُعنى بتأصيل المصطلح في علم القراءات.

مشكلة البحث:

تكمّن مشكلة البحث في عدم وجود دراسة مستقلة -في حدود اطلاع الباحثة- تجمع المصطلحات النقدية المتعلقة بقبول القراءة، وتبين دلالاتها الاصطلاحية، وتطورها التاريخي، والفروق المنهجية في استعمالها عند كبار علماء القراءات.

أسئلة البحث:

يعتمد البحث على مجموعة من المناهج العلمية، وهي:

المنهج الوصفي الاستقرائي: باستقراء المصطلحات النقدية الواردة في أشهر مصادر القراءات الأصلية، وهي: "السبعة في القراءات" لابن مجاهد، و"التيسير في القراءات السبع" لأبي عمرو الداني، و"جامع البيان في القراءات السبع" لأبي عمرو الداني، و"الكامل في

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالمصطلحات النقدية في علم القراءات؟

2. ما أهم المصطلحات التي استعمالها علماء القراءات في قبول القراءة؟

في مجلة ...، 2025م، تناول مصطلحات علماء القراءة للقراءة المقبولة من خلال كتب القراءات في القرنين الهجريين الرابع والخامس، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، ط. 1، المؤتمر العالمي الأول للقراءات القرآنية في العالم الإسلامي، 1434هـ/2013م.

2. مصطلحات اللغويين في نقد القراءات القرآنية المتواترة في القرن الرابع الهجري: أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ) وأبو جعفر النحاس (ت: 338هـ) نموذجاً، قصي طلال عبد الله باوزير، مجلة RumeliDE لدراسات اللغة والأدب، العدد 45، أبريل 2025م، ص 186 وما بعدها، تناولت الدراسة المصطلحات التي استخدمها الزجاج والنحاس في نقد القراءات المتواترة، ومن ذلك: «غلط»، و«خطأ فاحش»، و«لحن لا يجوز»، و«شذوذ وخروج عن القياس».

3. قواعد نقد القراءات القرآنية، إبراهيم بن سعيد الدوسري، فيها فصلاً بعنوان «مصطلحات العلماء في نقد القراءات»، وقُسم إلى: مصطلحات رد القراءات، ومصطلحات تضعيف القراءات، ومصطلحات اختيار القراءات، ومصطلحات ترجيح القراءات.

4. مصطلحات علماء القراءة للقراءة المقبولة من خلال كتب القراءات في القرنين الهجريين الرابع والخامس، مساعد بن سليمان الطيار، وهي دراسة استقرأت مصطلحات العلماء الدالة على قبول القراءة من خلال 44 كتاباً من كتب القراءات والتوجيه، ومن نتائجها

القراءات العشر" لأبي القاسم الهذلي، و"الإقناع في القراءات السبع" لابن الباذش، و"الكنز في القراءات العشر" لأبي محمد الواسطي، و"النشر في القراءات العشر" لابن الجزري.

المنهج التحليلي: بتحليل دلالات المصطلحات، وبيان مراتبها ووظائفها المنهجية.

المنهج المقارن: بالموازنة بين استعمالات الأئمة لهذه المصطلحات، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف.

الدراسات السابقة:

لم تقف الباحثة -في حدود اطلاعها- على دراسة مستقلة تناولت المصطلحات النقدية المتعلقة بقبول القراءة تناولاً شاملاً يجمع بين التأصيل والتحليل والمقارنة، حيث لم تتناول المصطلحات النقدية بوصفها منظومة منهجية متكاملة، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته، وقد تناولت بعض الدراسات جوانب متفرقة من المصطلح في علم القراءات، أو بحثت في بعض ألفاظ الحكم على القراءات، أو درست قضايا الشذوذ والضعف ونقد الروايات في سياقات جزئية، إلا أن البحث الحالي يتميز عنها بمحاولة استقراء المصطلحات النقدية على قبول القراءات، وتحليل دلالاتها في سياقاتها الأصلية، والمقارنة بين استعمالات أئمة القراءات المتقدمين لها، والكشف عن الفروق المنهجية بينها، ومن البحوث التي وقفت عليها:

1. الألفاظ التي استخدمها الإمام يحيى بن زياد الفراء (ت: 207هـ) في نقد القراءات القرآنية، قصي طلال عبد الله باوزير، دراسة منشورة

أن العلماء استعملوا ألفاظاً متعددة في القبول، ومن أبرزها الشهرة وتلقي العامة والخاصة بالقبول.

المبحث الأول: المصطلحات النقدية المتعلقة بقبول القراءة القرآنية.

المطلب الأول: مصطلحات القبول عند علماء القراءات.

المبحث الثاني: الدلالات المنهجية للمصطلحات النقدية.

المطلب الأول: أثر المصطلحات في بناء منهج قبول القراءات.

المطلب الثاني: الفروق المنهجية في استعمال مصطلحات القبول عند أشهر علماء القراءات المتقدمين.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد: مفهوم المصطلحات النقدية في علم القراءات، ونشأتها، وتطورها.

أولاً: مفهوم النقد عند علماء القراءات:

لم يضع علماء القراءات تعريفاً اصطلاحياً مستقلاً للنقد، إلا أن استقراء كلامهم في مصنفاتهم يدل على أن النقد عندهم هو: تقويم الروايات والأوجه القرائية في ضوء ضوابط القبول المعتمدة، وتمييز الصحيح من الضعيف، والمحفوظ من الوهم، والمقبول من المردود، اعتماداً على صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة العربية،

5. مصطلح «الانتحال» عند الداني في نقده للقراءات القرآنية، عثمان بندو، المجلة الجزائرية للدراسات الإسلامية، مج 2، ع 2، 2024م، ص 92-112، وهي دراسة متخصصة في مصطلح نقدي واحد عند أبي عمرو الداني، وتبحث المسائل التي انتقدها الداني بهذا المصطلح، ومن شاركه في استعماله، ثم تحلل نتائج هذا النقد.

6. نقد القراءات القرآنية عند الآلوسي (دراسة لغوية)، أحمد جاسم، مجلة مداد الآداب، مج 9، ع 18، 2019م، درست موقف الآلوسي من سند القراءات ومن القراءة نفسها، ولا سيما من جهة النحو والصرف والصوت وغيرها من علوم العربية

وعليه يسعى البحث إلى سدّ جانب من هذه الفجوة العلمية، من خلال تقديم دراسة متخصصة في المصطلحات النقدية ودلالاتها على قبول القراءات عند أئمة القراءات المتقدمين.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

مع النظر في أداء الرواة وضبطهم.

ويظهر هذا المفهوم بجلاء في كلام الإمام ابن الجزري (ت833هـ) عند حديثه عن أركان القراءة المقبولة؛ إذ جعل صحة الإسناد، وموافقة الرسم، وموافقة العربية معايير للحكم على القراءة، ثم قرر أن اختلال واحد منها يوجب الحكم عليها بالشذوذ، فقال: "فكل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة... ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة"⁽¹⁾.

ومن خلال هذا النص يتبين أن النقد عند علماء القراءات لم يكن مجرد بيان لوجوه الأداء، بل كان منهجاً علمياً يقوم على تقويم الروايات والحكم عليها وفق ضوابط محددة.

كما يؤكد ابن الجزري هذا المنهج في موضع آخر عند حديثه عن نقد الأسانيد، فيقول: إن صحة السند من أركان القراءة، ولذلك يجب معرفة أحوال رجال القراءات كما تُعرف أحوال رجال الحديث⁽²⁾، وهو ما يكشف عن وجود منهج نقدي دقيق في تمحيص الرواة وتمييز الثقات من غيرهم.

ولا يقتصر النقد عند علماء القراءات على جانب الإسناد، بل يمتد إلى نقد الأداء والرواية واللغة؛ فقد أكثر الإمام مكي بن أبي طالب (ت437هـ)

(1) ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، (10-9/1)، (193/1).

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (1/193).

في كتابه "الكشف عن وجوه القراءات السبع" من استعمال عبارات مثل: (هذا الوجه أقوى، وهذا أبين، وهذا ضعيف)؛ مستنداً إلى الرواية والقياس اللغوي، مما يدل على أن النقد عنده عملية علمية تجمع بين النقل والدراسة⁽³⁾.

وكذلك نجد الإمام أباً شامة (ت665هـ) في "إبراز المعاني من حرز الأماني" يناقش كثيراً من الأوجه القرائية، ويرجح بينها، وينبّه على ما يراه وهماً أو ضعفاً في بعض التوجيهات، مع المحافظة على مكانة القراءات المتواترة، وهو ما يعكس نضج المنهج النقدي عند المتأخرين⁽⁴⁾.

وعليه، فإن مفهوم النقد عند علماء القراءات يمكن تلخيصه بأنه: منهج علمي لتقويم الروايات والأوجه القرائية، قائم على التحقق من صحة النقل، وسلامة الأداء، وموافقة الرسم والعربية، بقصد صيانة القرآن الكريم وتمييز المقبول من المردود، لا لمجرد المفاضلة بين القراءات الصحيحة.

ثانياً: مفهوم المصطلحات النقدية في علم القراءات:

يُعدُّ المصطلح العلمي الركيزة الأساسية في بناء العلوم وتقعيدها؛ إذ يُعبّر عن المفاهيم بدقة، ويُسهّم في توحيد الدلالات بين الباحثين والمتخصصين.

وقد حظي علم القراءات بمنظومة مصطلحية متميزة، نشأت مع نشأة هذا العلم، وتطورت بتطور

(3) ينظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ص 10.

(4) ينظر: المقدسي، أبوشامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص 15.

ثالثاً: نشأة المصطلحات النقدية في علم القراءات:

ترجع البدايات الأولى للمصطلحات النقدية إلى عصر الصحابة والتابعين، حين كان الاهتمام منصباً على صيانة القرآن الكريم من الخطأ في الأداء، والمحافظة على ما ثبت بالتلقي والمشافهة عن رسول الله ﷺ. وكانت الأحكام في هذه المرحلة يُعبر عنها بألفاظ يسيرة تدل على القبول أو الرد، دون أن تتخذ صورة المصطلحات العلمية المستقرة.

ومع اتساع الأمصار الإسلامية، وانتشار القراء، وكثرة الروايات والطرق، برزت الحاجة إلى وضع معايير دقيقة للحكم على الروايات، فبدأت المصطلحات النقدية تأخذ طابعاً أكثر وضوحاً، وأصبح الأئمة يميزون بين القراءة الصحيحة، والوجه الضعيف، والرواية الشاذة، والوهم الواقع في النقل؛ حمايةً للأداء القرآني.

وفي القرن الرابع الهجري، ومع ظهور المصنفات الجامعة في القراءات، ولا سيما كتاب "السبعة في القراءات" لابن مجاهد، أخذت المصطلحات النقدية تتبلور بصورة أوضح، وإن كانت لا تزال مرتبطة بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالتأصيل النظري، ثم جاء علماء القرن الخامس، كأبي عمرو الداني، وابن الباذش؛ فزاد استعمال هذه المصطلحات، وربطوها بالنقد الإسنادي، والتوجيه اللغوي، والرسم العثماني، وأصول الأداء.

أما في القرن السابع وما بعده، فقد اتسع استعمال المصطلحات، وأصبحت أكثر دقة وانضباطاً، ولا سيما في مؤلفات أبي شامة، ثم بلغت مرحلة النضج والاستقرار عند الإمام ابن الجزري، الذي

مناهجه، حتى أصبحت المصطلحات النقدية من أبرز سماته المنهجية؛ لما تؤديه من دور في تقويم الروايات، وتمييز المقبول من المردود، وضبط أحكام القراءات.

ويقصد بالمصطلحات النقدية في علم القراءات: الألفاظ والعبارات التي استعملها علماء القراءات للحكم على الروايات والأوجه القرائية قبولاً أو رداً، أو بيان درجاتها، أو المفاضلة بينها، وفق ضوابط علمية مستندة إلى صحة الإسناد، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة العربية، وما يتعلق بذلك من معايير الأداء والرواية.

ولا تقتصر وظيفة هذه المصطلحات على مجرد الوصف، بل تؤدي وظيفة منهجية؛ إذ تمثل أدوات للحكم العلمي، وتكشف عن المعايير التي اعتمدها الأئمة في نقد الروايات وتقويمها، ولذلك فإن ألفاظاً مثل: (صحيح، ثابت، مشهور، متواتر، شاذ، ضعيف، وهم، غلط، لا يُقرأ به) لم تكن مترادفات لغوية، وإنما كانت تحمل دلالات متفاوتة، تعكس مرتبة القراءة ومنزلتها عند أهل هذا الفن.

كما تكشف هذه المصطلحات عن أن علماء القراءات مارسوا نقداً علمياً منضبطاً، قائماً على قواعد موضوعية، فلم يكن قبول القراءة أو ردها مبنياً على الذوق أو الاجتهاد المجرد، وإنما على أصول راسخة استقرت عند أهل الأداء، وهو ما منح علم القراءات خصوصيته بين العلوم الإسلامية من حيث الدقة في النقل، والصرامة في التقويم.

كثرت في مؤلفاتهم ألفاظ مثل: (صحيح، وثابت، ومشهور، وشاذ، وضعيف، ولا يُقرأ به، وغلط، ووهْم)، وهي ألفاظ استُعملت استعمالاً عملياً يعكس منهجهم في نقد الروايات أكثر من كونها مصطلحات ذات حدود اصطلاحية دقيقة.

ويُعدُّ القرن الرابع الهجري مرحلة مفصلية في تطور المصطلحات النقدية؛ إذ شهد ظهور المؤلفات الجامعة في علم القراءات، وفي مقدمتها كتاب "السبعة في القراءات" لابن مجاهد (ت324هـ)، الذي أسهم في تقنين الروايات المشهورة، وتمييزها عما سواها، وإن لم يفرد للمصطلحات باباً خاصاً أو يضع لها تعريفات مستقلة؛ فقد جاءت ألفاظه النقدية مرتبطة بتقويم الروايات، وبيان المقبول منها والمردود، مع الاعتماد على قوة النقل واشتغاره بين أهل الأداء.

ثم اتسعت دائرة استعمال هذه المصطلحات في القرن الخامس الهجري، مع أبي عمرو الداني (ت444هـ) ومكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، اللذين أوليا عناية كبيرة بتحرير طرق الرواية، ونقد الأسانيد، وبيان علل الأوجه المختلفة، وفي هذه المرحلة أصبحت المصطلحات أكثر دقة واتساعاً، فلم تقتصر على الحكم بصحة الرواية أو ضعفها، بل شملت بيان مراتب الأداء، وأسباب الترجيح، والعلاقة بين الرواية والرسم واللغة، مما يدلُّ على تطور المنهج النقدي واتساع آفاقه.

ويلاحظ أن المتقدمين لم يكونوا يستعملون المصطلحات على نسق واحد، بل كانت دلالاتها تتفاوت بحسب المقصود من الكلام وسياق الحكم؛

جمع جهود من سبقه، وربط بين المصطلحات النقدية وأركان القراءة الصحيحة، وأرسى قواعد واضحة للحكم على القراءات والروايات، فاستقرَّ بذلك البناء الاصطلاحي لعلم القراءات.

رابعاً: تطور المصطلحات النقدية عند المتقدمين من علماء القراءات:

شهدت المصطلحات النقدية في علم القراءات تطوراً تدريجياً منذ المراحل الأولى لنشأة هذا العلم، ولم تكن وليدة مرحلة زمنية واحدة، وإنما تبلورت مع تطور مناهج العلماء في نقل القراءات وتمحيص رواياتها. وقد ارتبط هذا التطور بحرص علماء القراءات على صيانة القرآن الكريم من الخطأ في النقل والأداء، ووضع الضوابط التي تكفل تمييز المقبول من المردود، والمحافظة على ما ثبت بالتلقي والمشافهة عن رسول الله ﷺ.

وفي مرحلة المتقدمين، لم تكن المصطلحات النقدية قد استقرت على صورة اصطلاحية متكاملة، بل غلب عليها الطابع التطبيقي، حيث كان الأئمة يطلقون ألفاظاً تدل على الحكم على الروايات بحسب ما يقتضيه المقام، دون عناية ظاهرة بوضع تعريفات اصطلاحية جامعة أو بيان الفروق الدقيقة بين المصطلحات المتقاربة، فإن هذه المرحلة أرسّت الأسس الأولى للبناء الاصطلاحي الذي تطوّر في العصور اللاحقة.

وقد كان اهتمام المتقدمين منصباً على الرواية قبل التنظير؛ إذ كانت القراءات تُتلقّى بالمشافهة، وكان الحكم على القراءة يصدر من خلال فحص أسانيدها، ومقارنتها بما تلقّاه أهل الأداء، ولذلك

ومع نهاية مرحلة المتقدمين، كانت المصطلحات النقدية قد قطعت شوطاً كبيراً في طريق النضج؛ إذ انتقلت من مجرد ألفاظ متفرقة إلى منظومة علمية لها دلالاتها الخاصة، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى مزيد من التحرير الاصطلاحي. وقد هيأت هذه المرحلة الأساس الذي بنى عليه المتأخرون جهودهم، فعملوا على تقعيد هذه المصطلحات، وبيان حدودها، والتفريق بين مراتبها، حتى بلغت درجة عالية من الاستقرار المنهجي في مؤلفات القرن السابع وما بعده.

ومن خلال ذلك يتبين أن تطوّر المصطلحات النقدية عند المتقدمين لم يكن تطوّرًا شكليًا في الألفاظ، بل كان تطوّرًا في المنهج العلمي نفسه؛ إذ انتقلت الأحكام من الممارسة التطبيقية المرتبطة بالرواية إلى بناء منظومة نقدية أسهمت في ضبط القراءات، وحماية أصولها، وترسيخ قواعدها، وهو ما كان له أثر بالغ في اكتمال البناء المنهجي لعلم القراءات في المراحل اللاحقة.

خامسًا: مراحل المصطلحات النقدية في علم القراءات:

مرّت المصطلحات النقدية في علم القراءات بثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتطبيق:

وتبدأ من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الثالث الهجري، حيث كانت الأحكام النقدية تُمارَس عمليًا من خلال الإقراء والتلقي، دون وجود بناء اصطلاحي متكامل، وكان التركيز على حفظ الرواية

فقد يُطلق أحدهم لفظ "الصحيح" ويريد به صحة الرواية، بينما يستعمل آخر لفظ "الثابت" للدلالة على استقرار النقل واشتهاره، أو يصف وجهًا بأنه "أجود" أو "أفصح" بقصد بيان أولويته في الأداء، دون أن يفيد ذلك ردّ الوجه الآخر.

وهذا التنوع في الاستعمال لا يدلّ على اضطراب المنهج، وإنما يعكس حيوية المصطلح في مرحلة التكوين، قبل أن تستقرّ دلالاته في العصور المتأخرة.

كما تكشف مصطلحات المتقدمين عن أن النقد في علم القراءات كان نقدًا روائيًا في المقام الأول؛ إذ كان معيار الحكم الرئيس هو صحة النقل وثبوته عن الأئمة، ثم تأتي بعد ذلك المرجحات الأخرى، كالرسم العثماني، ووجوه العربية، وشهرة الأداء، ولذلك لم يجعلوا القياس اللغوي أو الاستحسان الشخصي أصلًا في قبول القراءة أو ردّها، بل ظلّ النقل هو المرجع الأعلى الذي تُبنى عليه سائر الأحكام.

ومن السمات البارزة للمصطلحات النقدية عند المتقدمين أيضًا ارتباطها الوثيق بالتطبيق العملي في مجالس الإقراء؛ إذ لم تكن هذه المصطلحات موجّهة إلى الباحثين والمنظرين فحسب، بل كانت أدوات عملية يعتمد عليها المقرئون في تعليم الطلاب، وتوجيههم إلى ما يصحّ الأخذ به، وما يقدّم في الأداء، وما ينبغي تركه لعدم ثبوته. ومن ثمّ كان لهذه المصطلحات أثر مباشر في استقرار مناهج الإقراء، والمحافظة على وحدة الأداء في الأمصار الإسلامية.

وتمييز الصحيح من الخطأ.

المرحلة الثانية: مرحلة الاتّساع:

وتبدأ مع مصنفات القرن الرابع والخامس الهجريين، حيث ظهرت مؤلفات أئمة القراءات، وكثرت المصطلحات الدالة على مراتب الروايات، وأصبح لكل لفظ دلالة علمية تميزه عن غيره، مع عناية واضحة ببيان أسباب القبول والرد.

المرحلة الثالثة: مرحلة التدوين:

وتمتد من القرن السابع الهجري وما بعده، وفيها اكتمل البناء المنهجي للمصطلحات النقدية، وأصبحت مرتبطة بقواعد علمية مستقرة، كما ظهر التفريق بين المصطلحات المتقاربة، وبرزت محاولات التأصيل والتحرير الاصطلاحي، حتى أصبحت هذه المصطلحات جزءاً من المنهج النقدي العام لعلم القراءات.

ومن خلال هذا التطور يتبين أن المصطلحات النقدية لم تكن ألفاظاً جامدة، وإنما تطوّرت دلالاتها بتطور علم القراءات نفسه، وانتقلت من مجرد أوصاف تطبيقية إلى منظومة منهجية متكاملة، أسهمت في ضبط الروايات، وتقويم الأداء، وحفظ القراءات من التحريف والاضطراب، مما يدل على عمق المنهج العلمي الذي سلكه علماء القراءات في خدمة كتاب الله تعالى.

سادساً: الفرق بين النقد والترجيح والتوجيه والاختيار:

تُعَدُّ مصطلحات: (النقد، والترجيح، والتوجيه، والاختيار) من المصطلحات المركزية في علم

القراءات، إلا أن بينها فروقاً دقيقة من حيث المفهوم والوظيفة والمنهج، وقد يقع الخلط بينها عند بعض الباحثين؛ لذا فإن تحرير مدلول كل مصطلح يُسهم في فهم منهج علماء القراءات في التعامل مع الأوجه القرائية.

أولاً: النقد:

بعد استقراء استعمالات أئمة القراءات في المصادر المتقدمة، يمكن تعريف النقد في اصطلاحهم بأنه هو: تقويم الروايات والأوجه القرائية بتمييز المقبول من المردود وفق ضوابط الرواية والرسم والعريية، وهو عملية تقويمية تستهدف الكشف عن صحة القراءة أو ضعفها، والحكم عليها في ضوء المعايير العلمية التي استقرّ عليها أئمة هذا الفن.

ويظهر هذا المعنى في كلام ابن الجزري عندما قرّر أن القراءة المقبولة لا بدّ أن تستجمع أركانها الثلاثة: صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة العريية، وأن ما اختلّ فيه ركن من هذه الأركان يوصف بالضعف أو الشذوذ أو البطلان.

ثانياً: الترجيح:

لغة: رجح: رَجَحْتُ بِيَدِي شَيْئاً: وَزَنْتُهُ وَنَظَرْتُ مَا ثَقُلَهُ. وَأَرْجَحْتُ الْمِيزَانَ: أَثَقَلْتُهُ حَتَّى مَالَ، وَرَجَحَ الشَّيْءُ رُجْحَانًا وَرُجُوحًا. وَأَرْجَحْتُ الرَّجُلَ: أَعْطَيْتُهُ رَاجِحًا. وَجَلَمْتُ رَاجِحًا: يَرْجُحُ بِصَاحِبِهِ. وَقَوْمٌ مُرَاجِحُونَ فِي الْحَلْمِ، الْوَاحِدُ مُرْجَاحٌ وَمُرْجَحٌ، وَالْفِعْلُ مِنَ الْأَرْجُوحَةِ: الْارْتِجَاحُ. وَالتَّرْجُحُ: التَّدْبِذُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ⁽¹⁾.

(1) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (78/3)؛ وابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، (437/1)؛

رابعاً: الاختيار:

الاختيار في اللغة يراد به: الانتقاء، والاصطفاء، والتفضيل؛ فخير الشيء واختاره وتخير: انتقاه واصطفاه⁽²⁾.

أما الاختيار في اصطلاح علم القراءات فقد أخذ مفهومًا محددًا، وجاء توضيحه في ثانيا كلام العلماء السابقين بأقوال متقاربة، منها أنه: اختيار القارئ مما قرأ وروى قراءةً تنسب إليه بلفظ الاختيار⁽³⁾.

فالاختيار: هو انتقاء الإمام القارئ وجهًا من الأوجه المروية الثابتة التي تلقاها بالأسانيد، مع استمرار إقراره بصحة بقيّة الأوجه المقبولة. ولذلك كان الاختيار من خصائص الأئمة المتبحرين الذين جمعوا بين الرواية والدراية.

وقد قرّرت الدراسات المعاصرة في مفهوم الاختيار أن الاختيار لا يعني إنشاء قراءة جديدة، وإنما هو التزام إمام معيّن بوجه من الأوجه الثابتة التي ثبتت لديه روايةً ودرايةً، وهو ما استقرّ عليه علماء القراءات منذ القرون المتقدمة؛ حيث وضعوا ضوابط لاختيار القراءة هي: اتباع رسم المصحف العثماني، بعد أن أصبحت المصاحف هي معتمد الأئمة، فاتّجه أئمة القراءة إلى رواية ما وافق الخط والاختيار منه، مع التأكيد بأن الأساس في القراءة هو التلقي كما أكّد العلماء في كتبهم أنّ

الترجيح: هو تقديم أحد الأوجه أو القراءات المقبولة على غيره لوجود مزية معتبرة، مع الاعتقاد بصحة الوجه الآخر إذا كان متواترًا، فلا يعني الترجيح ردّ القراءة الأخرى أو الطعن فيها، وإنما بيان قوة وجه على آخر من جهة الأداء، أو اللغة، أو الرواية، أو غير ذلك من المرجّحات.

وقد بيّنت الدراسات المتخصصة في منهج الإمام مكي بن أبي طالب أنّ الترجيح عند القراء يختلف عن مفهوم الترجيح عند الفقهاء؛ إذ لا يجوز أن يؤدّي إلى إسقاط قراءة متواترة أو الانتقاص منها، وإنما يكون في دائرة الاختيار بين الأوجه الصحيحة⁽¹⁾.

ثالثاً: التوجيه:

التوجيه: هو بيان وجه القراءة وتعليلها من الناحية اللغوية، أو النحوية، أو الصرفية، أو البلاغية، أو الصوتية، فهو لا يتناول الحكم على القراءة قبولاً أو ردّاً، ولا يقتضي تفضيل قراءة على أخرى، وإنما يهدف إلى إظهار وجه صحتها وموافقتها لوجه العربية.

ولذلك امتلأت كتب الاحتجاج والتوجيه -ككتب مكي بن أبي طالب القيسي وأبي عليّ الفارسي- ببيان علل القراءات وأوجهها اللغوية دون أن يكون مقصدها المفاضلة بينها.

والأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، (4/86).

(1) ينظر: جلال، يحيى أحمد، قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، ص 44-48؛ وسواس، عبد الله، مصطلح الاحتجاج وصلته بالاختيار والترجيح في علم القراءات، مجلة الجامعة الدولية للدراسات الإسلامية، العدد: 8، ص 464.

(2) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (257/4)؛ والزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، (283/11).

(3) ينظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص 89.

ومن خلال استقراء كتب القراءات يتبين أن إطلاق وصف "الصحيح" عند المتقدمين كان غالباً منصباً على الرواية والنقل، ثم اتسع استعماله عند المتأخرين ليشمل الحكم على القراءة من حيث استيفائها أركان القبول الثلاثة، وهو ما تجلّى بوضوح في تقارير ابن الجزري.

قد ورد استعمال هذا المصطلح عند أئمة القراءات في مواضع متعددة، من أبرزها ما يأتي:

أولاً: عند الإمام الداني في كتاب "التيسير في القراءات السبع"، حيث قال: "حمزة وأبو بكر ﴿رء آل قمر﴾، و﴿رء آل شمس﴾ [الأنعام: 77، 78] وشبهه -إذا لقيت الياء ساكناً منفصلاً- بإمالة فتحة الرء فقط، والباقيون بفتحها، وهذا في حال الوصل؛ فإن فصل من الساكن بالوقف كان الاختلاف في ذلك على ما تقدّم في ﴿رء آل كوكبا﴾ [الأنعام: 76]. وقد روى خلف عن يحيى عن أبي بكر وغير واحد عن أبي شعيب بإمالة فتحة الرء والهمزة في ذلك كالأول، قال أبو عمرو: وقد قرأت بذلك في روايتيهما، وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن اليزيدي بإمالة فتحة الهمزة في ذلك كالأول أيضاً، وكل صحيح معمول به" (2).

وقد ورد إطلاق الداني لمصطلح "الصحيح" في كتابه "التيسير" في موضعين، وجاء استعماله للدلالة على صحة الرواية وثبوتها، وأن ما صحّ نقله جاز العمل به.

ثانياً: عند الإمام الداني في كتاب "جامع البيان"، (1) ينظر: الداني، عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، ص 104.

القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، وبقي ما خالف الخط خارجاً عن الاختيار فقلّ رواته (1).

المبحث الأول: المصطلحات النقدية المتعلقة بقبول القراءة القرآنية.

المطلب الأول: مصطلحات القبول عند علماء القراءات.

اهتمّ علماء القراءات بوضع مصطلحات دقيقة للتعبير عن درجة قبول القراءة، ولم تكن هذه المصطلحات مترادفة ترادفياً تاماً، بل حمل كل منها دلالة منهجية خاصة تعكس معياراً معيناً من معايير الحكم على القراءة. وقد تنوّعت هذه المصطلحات تبعاً لاختلاف المقاصد العلمية للأئمة، فمنها ما يتعلق بصحة الرواية، ومنها ما يدلّ على ثبوت النقل، ومنها ما يشير إلى شيوع القراءة أو اختيار الإمام لها، وهو ما يكشف عن تطوّر المنهج النقدي في علم القراءات، ودقّته في التفريق بين مراتب القراءات المقبولة.

أولاً: مصطلح "الصحيح":

يُعدّ مصطلح الصحيح من أكثر المصطلحات تداولاً عند علماء القراءات، ويراد به القراءة التي استوفت شروط القبول المعتبرة عند أهل هذا الفن، وهي صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربية. ولا يقتصر وصف القراءة بالصحة على مجرد اتصال السند، بل يشمل سلامتها من العلل القادحة التي تؤثر في قبولها.

(1) ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، ص 50؛ وابن الجزري، النشر، (1/34)؛ وجلال، قواعد الترجيح والاختيار عند الإمام مكي، ص 44؛ وسواس، مصطلح الاحتجاج وصلته بالاختيار، ص 462-463.

الداجوني إلا أن التذكير أشهر عنه⁽²⁾.

وقد ورد استعمال ابن الجزري لمصطلح "الصحيح" في "النشر" في أربعة وأربعين موضعاً، ويظهر من استقرار هذه المواضع أنه يستعمله للحكم على ثبوت الرواية وصحة نسبتها إلى ناقلها، مع إمكان الترجيح بين الروايات الصحيحة بمرجّحات أخرى؛ كاشتتار الرواية أو كثرة طرقها، ولذلك جمع في هذا المثال بين إثبات صحة الوجهين، وبين بيان أن أحدهما أشهر من الآخر.

ومن خلال هذه النقول يتبين أن مصطلح "الصحيح" عند علماء القراءات لم يكن لفظاً مرادفاً لمجرد صحة الإسناد، وإنما استعمل للدلالة على ثبوت الرواية، وسلامتها من العلل، وصحة وجهها في الأداء، ثم تطوّر عند المتأخرين وخاصة عند ابن الجزري ليصبح مصطلحاً نقدياً يُعبّر عن القراءة المستوفية لشروط القبول، مع إمكان المفاضلة بين القراءات الصحيحة بمرجّحات نقدية أخرى؛ كالشهرة، وكثرة الطرق، وقوة النقل.

ثانياً: مصطلح "الثابت":

يقصد بالثابت: ما ثبتت روايته واشتهر نقله عن الإمام بطريق معتبر، ويُلاحظ أن هذا المصطلح يركز على جانب استقرار النقل أكثر من تركيزه على بيان درجة القراءة من حيث التواتر أو الشهرة.

ولذلك قد يصف بعض الأئمة وجهاً بأنه "ثابت" مع إرادة إثبات روايته عن الإمام، دون أن يكون المقصود بذلك بيان مرتبته من حيث الاحتجاج

حيث قال: "وقد روى القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر عن اليزيدي عنه: ﴿مِنْ أَنْصَارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: 192، 193] بالإدغام، وذلك غير جائز؛ لأن التنوين وإن كان غنة من الأنف، فهو حرف فاصل بين المدغم والمدغم فيه، فيمتنع الإدغام لذلك. ولعل ما رواه القاسم من الإدغام في ذلك إنما أراد به إدغام التنوين وإذهاب غنته في الراء، ولم يرد به إدغام الراء في مثلها، فإن كان أريد به ذلك دون ما ذكرناه فهو قول صحيح مجمع عليه عن أبي عمرو⁽¹⁾.

ويُلاحظ في هذا الموضع أن الداني استعمل مصطلح "الصحيح" للحكم على التوجيه والأداء، لا على مجرد الرواية، مقروناً بكونه قولاً مجمعاً عليه عند أهل الأداء، مما يدل على أن وصف الصحة قد يتجاوز ثبوت النقل إلى سلامة التوجيه وقيام الدليل عليه. كما استعمل الداني هذا المصطلح في الأسانيد في مواضع كثيرة، وهو استعمال يدل على ارتباط الصحة بقوة الإسناد وثبوت الرواية.

ثالثاً: عند الإمام ابن الجزري في كتاب "النشر في القراءات العشر"، حيث قال: "واختلفوا في: ﴿وَإِنْ يَكُنْ نَجْيًا﴾ [الأنعام: 139] فقرأ أبو جعفر وابن عامر -من غير طريق الداجوني عن هشام- وأبو بكر بالتاء على التأنيث، واختلف عن الداجوني، فروى زيد عنه من جميع طرقه التذكير، وهو الذي لم يرو الجماعة عن الداجوني غيره، وروى الشاذلي عنه التأنيث فوافق الجماعة، وكلاهما صحيح عن

(1) ينظر: الداني، عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع، (431/1).

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر، (265/2).

أو الشهرة.

في القراءات إلى إسقاط قراءة متواترة أو الانتقاص من منزلتها؛ لأن جميع القراءات المقبولة قرآن منزل يجب الإيمان به.

وذكر ابن الجزري في كتابه "النشر في القراءات العشر": "الأصل الرابع: المشدّد المبني نحو: ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾ [النمل: 31]، و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰ﴾ [الأنعام: 50] وغيرها، و﴿خَلَقْتَ يَدَيَّ﴾ [ص: 75]، و﴿مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾ [إبراهيم: 22]، ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ﴾ [ق: 29] اختلف فيه عن يعقوب أيضًا؛ فنصّ على الوقف عليه بالهاء ليعقوب بكمال أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، والأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو بكر بن مهران عن روح وحده، والأكثر على حذف الهاء وقفًا، وكلاهما ثابت عن يعقوب، والظاهر أن ذلك مقيّد بما كان بالياء كما مثّلنا به ومثّل به المثبتون، فإن ثبت غير ذلك أصير إليه، والله أعلم⁽²⁾. وذكرها في ثمانية مواضع.

يؤكد ابن الجزري هذا الأصل؛ إذ يجعل صحة القراءة قائمة على تحقق شروط القبول، فإذا ثبتت القراءة بهذه الشروط لم يجز ردها أو تضعيفها، وإنما يكون الترجيح من باب الاختيار أو بيان ما هو أولى في مقام الأداء أو التفسير أو التعليم، لا من باب إلغاء القراءة الأخرى.

ثالثًا: مصطلح "المشهور":

يُعدُّ مصطلح المشهور من المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات للدلالة على القراءة أو الوجه الأدائي الذي شاع نقله بين أئمة الأداء،

(2) ينظر: ابن الجزري، النشر، (135/2).

ذكر الداني في كتابه "جامع البيان": "قرأ حمزة والكسائي ﴿وَقُتِلُوا﴾ بضم القاف وكسر التاء من غير ألف، ﴿وَقُتِلُوا﴾ [آل عمران: 195] بفتح القاف والتاء وألف بينهما، وفي التوبة [112] ﴿فَيَقْتُلُونَ﴾ بضم الياء وفتح التاء، ﴿وَيُقْتَلُونَ﴾ بفتح الياء وضمّ التاء، يبدآن في ذلك بالمفعول قبل الفاعل، وقرأ الباقون بجعل الأول فاعلاً، وعاصم من رواية الكسائي ويحيى الجعفي عنه، وشجاع عن أبي عمرو من رواية أبي عبيد عنه بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف، وهذه الهاء من قراءة ابن عامر كناية عن مصدر محذوف ثابت عنه، والتقدير: اقتد الاقتداء، وهي في قراءة الباقيين هاء سكت واستراحة، وقرأ الباقون بإثباتها ساكنة في الحالين، وكذلك روى ابن شنبوذ عن ابن نصر عن ابن عتبة بإسناده عن ابن عامر أداء⁽¹⁾. وذكر موضع واحد.

يدلُّ كلام الإمام على أن الترجيح عند علماء القراءات لا يُراد به ردُّ القراءة الصحيحة أو إبطالها، وإنما المفاضلة بين الأوجه الثابتة التي استوفت شروط القبول، فيختار القارئ أو العالم وجهًا منها لاعتبارات علمية، مع بقاء سائر الأوجه صحيحة مقبولة.

وهذا يبرز خصوصية مصطلح "الترجيح" في علم القراءات؛ إذ يختلف عن استعماله في الفقه وأصوله، حيث قد يترتب على الترجيح هناك العمل بأحد الدليلين وترك الآخر، بينما لا يؤدي الترجيح

(1) ينظر: الداني، جامع البيان، (1055/3).

ويكشف هذا النص عن دقة استعمال الداني لمصطلح "المشهور"؛ إذ فرّق بين النص والأداء، فقرّر أن هذا الوجه مشهور في التطبيق العملي عند أهل الأداء، مع أنه لم يثبت بالنصوص المنقولة عن أئمة الرواية. ويدل ذلك على أن الشهرة عنده قد تنشأ من استمرار الأخذ العملي وتلقّي القراء لهذا الوجه، ولو لم يرد به نص صريح في أصول الرواية. ومن ثم فإن الشهرة هنا تُعدُّ قرينة على قوة الوجه في الأداء، لا على ثبوته نصّاً.

وقد كرّر ابن الباذش هذا المعنى أيضاً في "الإقناع"، فقال: "واختلفوا في صور التسهيل؛ فكان قبل ورش يبدلان الثانية ياء ممدودة، هكذا نصوص القراء، والقياس فيه بين بين، حدثنا أبو داود قال: حدثنا أبو عمرو قال: أخذ على ابن خاقان لورش يجعل الثانية ياء مكسورة في الموضعين خاصة في البقرة: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: 31]، وفي التور ﴿عَلَى أَلْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [الآية: 33]. قال: وذلك مشهور عن ورش في الأداء، دون النص" (2). وذكرها في ثلاثة مواضع.

ويؤكد هذا النص ما سبق تقريره في "التيسير"؛ إذ يثبت أن الداني يميّز بين ما اشتهر أدائه عند أهل الإقراء، وبين ما ثبت بطريق النص والرواية، مما يدل على أن مصطلح "المشهور" عنده مصطلح نقدي يصف واقع التلقي والأداء أكثر من وصفه لدرجة ثبوت الرواية.

ومن استعمالات هذا المصطلح أيضاً ما أورده أبو

وزاع الأخذ به في مجال التلقّي والتعليم، حتى أصبح معروفاً ومتداولاً بينهم. ولا يُراد بالمشهور مجرد كثرة الناقلين، وإنما يُراد به اشتهار الوجه عند أهل الأداء واعتمادهم له في التطبيق، وإن لم يبلغ مرتبة التواتر بالمعنى الاصطلاحي. ومن ثم فإن الشهرة في اصطلاح القراء تختلف عن الشهرة عند المحدثين أو الأصوليين؛ إذ ترتبط عندهم بالواقع التطبيقي للأداء والرواية، لا بمجرد عدد الرواة.

وقد استعمل أئمة هذا الفن هذا المصطلح في مواضع متعددة، وجاء استعمالهم له على دلالات متنوعة، يمكن استخلاصها من نصوصهم.

فمن ذلك ما ذكره أبو عمرو الداني في "التيسير في القراءات"، قال: "اعلم أنهما إذا اتفقتا بالكسر نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: 31]، و﴿مَنْ أَلْبَسَاءِ إِلَّا﴾ [النساء: 22] وشبهه؛ فقنبل وورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة، وأخذ على ابن خاقان لورش يجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة في قوله عز وجل: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾، وفي التور ﴿عَلَى أَلْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [الآية: 33] فقط، وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النص، وقالون والبرّي يجعلان الأولى كالياء المكسورة، وأبو عمرو يسقطها، والباقون يحققون الهمزتين، فإذا اتفقتا بالفتح نحو: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: 34]، و﴿شَاءَ أَنْشَرُهُ﴾ [عبس: 22] وشبهه؛ فورش وقنبل يجعلان الثانية كالمدة، وقالون والبرّي وأبو عمرو يسقطون الأولى، والباقون يحققون الهمزتين معاً" (1). ذكر في موضع واحد.

(2) ينظر: ابن الباذش، أحمد بن علي الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، ص 179.

(1) ينظر: الداني، التيسير في القراءات السبع، ص 33.

القاسم الهذلي في "الكامل في القراءات"؛ إذ قال: ﴿تِلْكَ ءَايَتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا﴾ [البقرة: 252] مشهور القراءة بالنون، واختيار الزعفراني في آل عمران [الآية: 108] والجاثية [الآية: 6] بالياء، وها هنا بالنون؛ لقوله: ﴿فَصَلِّنَا﴾ [البقرة: 253]، وهو الاختيار؛ لقوله: ﴿ءَايَتُ اللَّهِ﴾، الباقيون بالنون⁽¹⁾، وذكرها في ثلاثة مواضع.

ويتبين من خلال النصوص السابقة أن مصطلح المشهور عند علماء القراءات يحمل دلالة فنية دقيقة، ويمكن استخلاص معالمها فيما يأتي:

أن الشهرة عند القراء مرتبطة بالأداء والتلقي، وليست مقصورة على كثرة طرق النقل، كما يظهر بوضوح في عبارة الداني: "مشهور عن ورش في الأداء دون النص".

أن الشهرة لا تساوي التواتر؛ فقد يكون الوجه مشهوراً عند أهل الأداء مع كونه دون مرتبة التواتر الاصطلاحي، ولذلك لم يجعلها العلماء مرادفة للصحة القطعية.

أن الشهرة تُعدّ قرينة ترجيحية؛ إذ اعتمدها الهذلي في بيان الوجه الذي استقرّ عليه جمهور القراء، ثم عضدها بالتوجيه اللغوي والسياقي، مما يدلّ على أنها من المرجّحات المعتمدة عندهم.

أن المصطلح يعكس المنهج التطبيقي لعلم القراءات؛ إذ يربط بين الرواية النظرية والأداء العملي، ويبرز عناية الأئمة بما استقرّ عليه عمل أهل الإقراء جيلاً بعد جيل.

وبذلك يتّضح أن المشهور ليس وصفاً إحصائياً للرواية، وإنما هو مصطلح نقدي يدل على الوجه الذي تلقّته الأمة بالقبول العملي واشتهر بين أئمة الأداء، مع بقاء التمييز بينه وبين التواتر

ويظهر من هذا النص أن الهذلي استعمل مصطلح "المشهور" للدلالة على الوجه الذي شاع واستقرّ عليه عمل جمهور القراء، ثم قابل بينه وبين الاختيار الذي انفرد به بعض الأئمة، وهو اختيار الزعفراني القراءة بالياء في مواضع معيّنة. وهذا يدلّ على أن الشهرة عند الهذلي تمثل معياراً لترجيح الوجه الذي عليه جمهور الأداء، وإن كان لا يمنع من وجود أوجه أخرى صحيحة.

كما يظهر من تعليقه بقوله: "وهو الاختيار لقوله: ﴿ءَايَتُ اللَّهِ﴾" أن الترجيح لم يقف عند مجرد الشهرة، بل انضم إليه اعتبار دلالة السياق، وهو ما يكشف عن تداخل المصطلحات النقدية عند علماء القراءات، حيث تجتمع الشهرة مع الاختيار والتوجيه في بناء الحكم على الوجه القرآني.

أما ابن الجزري فقد أكثر من استعمال وصف "المشهور" في "النشر في القراءات العشر"، ولا سيما في تراجم الأئمة والقراء، فيصف بعضهم بأنه "الإمام المشهور" أو "القارئ المشهور"، أو يصف بعض الروايات بأنها مشهورة بين أهل الأداء.

(1) ينظر: الهذلي، يوسف بن علي، الكامل في القراءات الخمسين، ص 508.

ويكشف هذا النص عن وعي علماء القراءات بمكانة التواتر بوصفه أصلاً حاكماً في تقويم القراءات؛ إذ إن اختلافهم في بيان وجوه الفضيلة أو في اختيار أحد الوجهين لا يجيز أن يُفرض إلى إهدار القراءة الأخرى أو التقليل من شأنها ما دامت ثابتةً بطريق التواتر. ولذلك أنكر المؤلف الترجيح الذي يؤدي إلى إسقاط إحدى القراءتين، وعدّه غير مرضي؛ لأن القراءتين قد ثبتتا نقلاً واستيفاءً لشروط القبول.

كما يُظهر النص أن مفهوم الترجيح عند علماء القراءات ليس ترجيحاً بين صحيح وضعيف، وإنما هو ترجيح بين وجهين صحيحين متواترين من جهة ما قد يظهر من قوة المعنى، أو اشتهاار الأداء، أو غير ذلك من وجوه التوجيه، مع بقاء كل قراءة محتفظةً بمُجَيَّتها وصحتها. ومن ثم فإن مصطلح المتواتر يمثل قيماً منهجياً يضبط عملية الترجيح، ويحول دون تجاوزها إلى رد قراءة ثابتة أو تضعيفها، وهو ما يعكس دقة منهج علماء القراءات في الجمع بين إثبات جميع القراءات المقبولة، وبين بيان ما قد يترجح منها من حيث وجوه الاختيار دون المساس بثبوتها.

خامساً: مصطلح "مقروء به":

يُعدُّ مصطلح "مقروء به" من المصطلحات العملية عند علماء القراءات؛ إذ يُعبّر عن الجانب التطبيقي في الأداء، ويدل على أن القراءة أو الوجه قد تلقاه أهل الأداء بالقبول، وجرت به القراءة والإقراء، واستمرّ العمل به بين القراء.

ولا يراد بهذا المصطلح -في ذاته- الحكم على مرتبة

أو النص الصريح، وهو ما يبرز دقة علماء القراءات في استعمال مصطلحاتهم النقدية، وحرصهم على التفريق بين مراتب الرواية ومرتبات الأداء.

رابعاً: مصطلح "المتواتر":

يُقصد بالمتواتر القراءة التي نقلها جمعٌ يستحيل عادةً تواطؤهم على الكذب في جميع طبقات السند، واستوفت شروط القبول المعتمدة. وقد أصبح هذا المصطلح أكثر وضوحاً عند المتأخرين، ولا سيما بعد تقرير ابن الجزري لأركان القراءة الصحيحة، في حين كان المتقدمون يكتفون غالباً بذكر صحة الإسناد أو شهرة الرواية دون الإفاضة في التنظير لمسألة التواتر.

ومن التطبيقات التي يظهر فيها أثر هذا المصطلح ما ذكره صاحب "لطائف الإشارات" عند حديثه عن قراءة ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] حيث قال: "وأما كون ﴿مَلِكٍ﴾ أكثر ثواباً لزيادة الألف؛ فأجيب: بأنّ تضاعف الثواب كما يكون بالحروف يكون بالأشرف".

ثم نقل عن البيضاوي بقوله: "وفي تفسير البيضاوي أنّ ﴿مَلِكٍ﴾ يعني بالقصر: هو المختار؛ لأنّه قراءة أهل الحرمين. انتهى".

ثم عبّ بقوله: "وقد رجّح كلُّ من الفريقين إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي؛ لأنّ كلاهما متواتر"⁽¹⁾.

(1) ينظر: القسطلاني، أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، (33/3).

لم يجربها الأداء، وإن أمكن توجيهها من جهة القياس أو الاحتمال، فحكم عليها بأنها "غير مقروء بها". ويدل ذلك على أن هذا المصطلح يُعبر عن الاعتماد العملي في الإقراء أكثر من تعبيره عن مجرد الإمكان اللغوي أو النظري.

ومن شواهد استعماله أيضاً ما ذكره في "النفح" بقوله: ﴿هَذَلَكُمْ﴾ و﴿فَأَنْتَهَى﴾ و﴿تَوْفَى﴾ و﴿مُسَمَّى﴾ لدى الوقف، و﴿أَذَى﴾ لهم، و﴿بِسِيمُهُمْ﴾ و﴿إِحْدَهُمَا﴾ معاً و﴿الْأُخْرَى﴾ لهم، وبصري و﴿الْتَهَارِ﴾ و﴿الْتَارِ﴾ و﴿كَفَّارِ﴾ لهما ودوري، و﴿الرَّبَوُا﴾ كله للأخوين، و﴿جَاءَهُ﴾ لابن ذكوان وحمزة، و﴿مَيْسَرَةٍ﴾ و﴿الشَّهْدَةِ﴾ لعلّي إن وقف؛ إلا أن الأول فيه خلاف: الفتح عملاً بقوله:

.....

وأكهر بعد الياء يسكن ميلا

أو الكسر.....

(2)

والإمالة عملاً بقوله:

..... وبعضهم

سوى ألف عند الكسائي ميلا⁽³⁾

وهو صحيح مقروء به، إلا أن الفتح مقدّم عليه حال الأداء؛ لشهرته بين أهل الأداء، وهذا الربع لا

(2) الشاطبي، القاسم بن فيره، حرز الأماني ووجه التهاني، ص ٢٨، البيتان (٣٤٠-٣٤١).

(3) الشاطبي، حرز الأماني، ص ٢٨، البيت (٣٤٢).

القراءة من حيث التواتر أو الشهرة أو صحة السند؛ وإنما يقرر واقع العمل بها في مجال التلقّي والأداء، ولذلك قد يوصف بعض الأوجه بأنها "مقروء بها" مع وجود غيرها من الأوجه الصحيحة؛ فيكون المقصود إثبات جواز الأداء بها، لا بيان أنها أعلى مرتبة من غيرها.

ويكثر استعمال هذا المصطلح في مؤلفات المتأخرين، ولا سيما في الكتب التي تُعنى بتحرير الأوجه وبيان ما جرى به العمل عند أهل الإقراء.

فمن ذلك ما جاء في "إتحاف فضلاء البشر" حيث قال: "وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس وممرّق قريباً حذف همز ﴿لِيُؤْطَوْا﴾ [التوبة: 37] لأبي جعفر مع ضم ما قبلها كـ ﴿يُظْفَوُا﴾ [التوبة: 32]، ووقف حمزة عليهما كذلك على مختار الداني باتباع الرسم، وبتسهيل الهمزة كالواو على مذهب سيبويه كالجمهور، ويأبدلها ياء على مذهب الأخفش فهذه ثلاثة مقروء بها، أما تسهيلها كالياء وهو المعضل وإبدلها واوًا وكسر ما قبل الهمز مع حذفه وهو الوجه الخامس، فثلاثتها غير مقروء بها كما مرّ، وأشمّ ﴿قِيلَ لَكُمْ﴾ [التوبة: 38] هشام والكسائي ورويس، وعن المطوعي (تَثَاقَلْتُمْ) [التوبة: 38] على الأصل⁽¹⁾.

ويظهر من هذا النص أن ابن البنا الدميّاطي يفرق بين الأوجه التي ثبت العمل بها عند أهل الأداء، فوصفها بأنها "مقروء بها"، وبين الأوجه التي

(1) ينظر: البنا الدميّاطي، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 304.

مدغم فيه، والله أعلم⁽¹⁾.

يكشف هذا النص عن دقة اصطلاح العلماء؛ إذ جمع بين وصف الوجه بأنه "صحيح مقروء به" وبين التنبيه إلى أن غيره مقدّم في الأداء؛ لشهرته بين أهل الإقراء. وهذا يدلّ على أن وصف الوجه بأنه "مقروء به" لا يمنع من وجود تفاوت بين الأوجه المقبولة من حيث قوة الشهرة أو كثرة العمل بها، وهو ما يعكس مرونة المنهج النقدي عند علماء القراءات في التفريق بين صحة الوجه ودرجة شيوعه في الأداء.

ومن ذلك أيضاً ما أورده في "البدور الزاهرة" عند حديثه عن قراءة قوله تعالى: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: 11] فقال: "﴿تَأْمَنَّا﴾ أصله بنونين مظهرتين: الأولى مرفوعة، والثانية مفتوحة، وقد أجمع العشرة على عدم جواز الإظهار في الأولى. واختلفوا بعد ذلك في كيفية القراءة؛ فقرأ أبو جعفر بإدغامها في الثانية إدغاماً محضاً من غير روم ولا إشمام، وقرأ كل من الباقيين بوجهين: الأول: إدغامها في الثانية مع الإشمام، والثاني: اختلاس ضمته، وحينئذ لا يكون فيها إدغام مطلقاً؛ لأن الإدغام لا يتأتى إلا بتسكين الحرف المدغم، والنون هنا متحركة وإن كانت حركتها غير كاملة فلا تكون مدغمة. والوجهان صحيحان مقروء بهما لجميع القراء إلا أبا جعفر فليس له إلا الإدغام المحض"⁽²⁾.

ويؤكد هذا النص أن مصطلح "مقروء به" يقترن غالباً بوصف الوجه بالصحة، فيقال: "صحيح مقروء به"؛ للدلالة على أن الوجه قد استوفى شروط القبول، وثبتت به القراءة عند أهل الأداء. كما يبين أن تعدّد الأوجه المقبولة لا يعني التعارض بينها، وإنما يعكس سعة الرواية وتنوع الأداء في حدود ما ثبت نقله.

يتبين من خلال هذه النصوص أن مصطلح "مقروء به" عند علماء القراءات ليس مصطلحاً مرادفاً للصحة أو التواتر، وإنما هو وصف عملي يقصد به إثبات جريان الأداء بالوجه واعتماده في التلقّي والإقراء. ولذلك قد يصف العلماء وجهاً بأنه "صحيح مقروء به"، وقد يقابلونه بوجه آخر "غير مقروء به"، مع أنّ سبب استبعاده ليس دائماً ضعف السند، بل قد يكون لعدم ثبوت الأداء به أو لانقطاع العمل به بين أهل الإقراء.

كما تكشف هذه الاستعمالات عن أن علماء القراءات يميّزون بين القبول العلمي للرواية وبين العمل الأدائي بها؛ فليست كل صورة محتملة في العربية أو الرسم العثماني تصبح مقروءاً بها، وإنما العبرة بثبوتها في سلسلة التلقّي والمشافهة. ومن هنا أصبح مصطلح "مقروء به" من المصطلحات النقدية الدقيقة التي تعكس الجانب التطبيقي في تقويم الأوجه القرائية، وتبرز اعتماد علماء هذا الفن على التلقّي المستمر إلى جانب مراعاة الضوابط النظرية في الحكم على القراءات.

(1) ينظر: الصفاقسي، علي بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، ص 125.

(2) ينظر: القاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، (161/1).

سادساً: مصطلح "المختار" و"اختيار":

وهو المروي عن أبي عمرو دون غيره، وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر، والباقون يشبعون الحركة⁽¹⁾. وذكرها في موضعين.

ويظهر من هذا النص أن الداني يورد الأوجه المروية جميعاً، ثم يبين ما اختاره بعض الأئمة، مع توثيق مستنده في الرواية والأداء، بل ويذكر سنده الشخصي في القراءة، مما يدل على أن الاختيار عنده مرتبط بالنقل المعتمد، وليس مجرد تفضيل ذوق.

وقال الداني في "جامع البيان": "وقد أقراني أبو الفتح في الحماسي خاصة بالإسكان وبالضم، والضم اختار؛ لأنه قياس ما نص عليه نصير في كتابه، فإن كانت الميم في المواضع الثلاثة سداسية وما فوق ذلك فلا خلاف عنه في إسكانها بأي حركة تحرك ما قبلها؛ لطول كلمتها، وذلك نحو قوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا﴾ [الذاريات: 21]، ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَلَّكُمْ﴾ [الأنعام: 40]، ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 6]، ﴿وَأَبَاؤُهُمْ مِّن قَبْلُ﴾ [هود: 109]، ﴿وَأَفْرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ [الواقعة: 58]، ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: 22]، ﴿وَأَرْوَجُكُمْ يُحْزَنُونَ﴾ [الزخرف: 70]، ﴿وَأَمْهَلَهُمْ رُؤَيْدًا﴾ [الطارق: 17] وما أشبهه"⁽²⁾.

ويكشف هذا النص عن لون آخر من ألوان الاختيار، وهو الاختيار المبني على القياس في حدود ما تحتمله الرواية؛ فالداني لم يخرج عن الأوجه المنقولة، وإنما رجح أحدها لموافقتها القياس الذي قرره أهل الأداء، مما يُبرز أن القياس عند القراء

يعد مصطلحاً "المختار" و"الاختيار" من المصطلحات النقدية البارزة في كتب القراءات، ويراد بهما الوجه الذي آثره الإمام أو المحرر من بين الأوجه الصحيحة المروية، اعتماداً على ما ترجح لديه من جهة الرواية، أو موافقة الرسم العثماني، أو القياس اللغوي، أو قوة الأداء، أو اشتهاار الوجه بين أهل الإقراء.

ولا يفيد هذا المصطلح رد بقية الأوجه الصحيحة أو الحكم بضعفها، وإنما يُعبر عن ترجيح أحد الأوجه في مقام الإقراء والتعليم، مع بقاء بقية الأوجه الصحيحة معتبرة ما دامت مستوفية لشروط القبول. ولذلك ارتبط مفهوم الاختيار عند علماء القراءات بالالتزام بالرواية الثابتة، ولم يكن قائماً على إحداث قراءة جديدة أو الاجتهاد خارج حدود المنقول.

وقد شاع استعمال هذا المصطلح عند الأئمة المتقدمين والمتأخرين، مما يكشف عن مكانته في المنهج النقدي عند علماء القراءات، ويؤكد أن الاختيار كان وسيلة لترتيب الأوجه المروية وتقديم بعضها على بعض وفق ضوابط علمية دقيقة، لا وسيلة لإلغاء الروايات الصحيحة. ويتضح ذلك من خلال النماذج الآتية:

قال الإمام الداني في "التيسير": "أبو عمرو ﴿بَارِيكُمْ﴾ في الحرفين، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ باختلاس الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين، وهو اختيار سيويه، ومن طريق الرقيين وغيرهم بالإسكان،

(1) ينظر: الداني، التيسير، ص 73.

(2) ينظر: الداني، جامع البيان، (1/425).

يُعدُّ مرجَّحًا بين الروايات الصحيحة، لا مُنشأً لوجه جديد.

ويبيِّن هذا النص أن من معايير الاختيار عند علماء القراءات موافقة الجماعة، مع الاستناد إلى التعليل اللغوي؛ إذ جمع المؤلف بين قوة الرواية وسلامة التوجيه العربي، وهو ما يعكس تكامل المعايير التي يُبنى عليها الترجيح بين الأوجه الصحيحة.

وقال ابن الباذش في "الإقناع": "فأما ﴿يَحْلُلْ لَكُمْ﴾ [يوسف:9] فذكره الخزاعي عن أبي شعيب بالإظهار، وعن الدوري بالإدغام، وذكر أنه قرأ على الشذائي للدوري بالوجهين، وذكر الأهوازي عن الخزاعي عن ابن حبش وابن الكاتب عن ابن مجاهد الإدغام، وهو اختيار الداجوني"⁽³⁾.

ويظهر في هذا النص أن الاختيار قد يختلف من إمام إلى آخر مع صحة الوجهين جميعاً، ولذلك نسب المؤلف كل اختيار إلى قائله، دون أن يقدح في الوجه الآخر، وهو ما يكشف عن دقة المنهج النقدي عند علماء القراءات في التفريق بين صحة الرواية وبين الوجه المختار للإقراء.

وذكر في "الإقناع": "والمشهور عن ابن مجاهد اختيار الإظهار فيه، وهو اختيار ابن المنادي والنقاش وعثمان بن سعيد"⁽⁴⁾. وذكرها في تسعة وثلاثين موضعاً.

وقال ابن الجزري في "النشر في القراءات العشر": "﴿كَهَيْئَةٍ﴾، و﴿سَوَّءَةٍ﴾، و﴿السَّوَّءِ﴾ فقد اختلف

وقال الداني في "جامع البيان" عند قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة:6]: "قرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص والمفضل والكسائي ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بنصب اللام، واختلف عن الأعشى عن أبي بكر، فروى ابن غالب والتميمي وابن جنيد والنقار عن الخياط عن الشموني عنه بخفض اللام.

وروى محمد بن الضحَّاك وأحمد بن سعيد عن الخياط عن الشموني عنه بنصب اللام، وقد قدَّما أن النصب اختيار من أبي بكر، وقرأ الباكون بخفض اللام، وكذلك روى حمَّاد والجماعة عن أبي بكر عن عاصم ﴿أَوْ لَمْسْتُمْ﴾ [المائدة:6] مذكور قبل حرف"⁽¹⁾. وذكرها في أربعة وأربعين موضعاً.

وفيد هذا النص أن لفظ "الاختيار" قد يُستعمل للدلالة على الوجه الذي استقرَّ عليه إمام من الأئمة في أدائه وإقراءه، مع بقاء الوجه الآخر مروياً صحيحاً، مما يؤكد أن الاختيار عند القراء لا يساوي الانفراد ولا الابتداع، وإنما هو التزام بوجه ثابت من وجوه الأداء.

وقال الهذلي في "الكامل": "﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة:150] بالتاء اختيار الرَّغْفَرَانِي، الباكون بالياء، وهو الاختيار؛ لموافقة الجماعة، ولأنه ليس بتأنيث حقيقي؛ إذ معناه الاحتجاج"⁽²⁾. وذكرها في

(1) ينظر: الداني، جامع البيان، (3/1023).

(2) ينظر: الهذلي، الكامل، ص 493.

(3) ابن الباذش، الإقناع، ص 90.

(4) ينظر: ابن الباذش، الإقناع، ص 90.

المعنى نفسه، مما يدل على رسوخ مفهوم الاختيار في التراث القرائي واستقراره بوصفه أداة علمية لترجيح الأوجه الصحيحة دون المساس بصحة ما عداها.

المبحث الثاني: الدلالات المنهجية للمصطلحات النقدية.

المطلب الأول: أثر المصطلحات النقدية في بناء منهج قبول القراءات.

لم تكن المصطلحات النقدية التي استعملها علماء القراءات ألفاظاً مترادفة أطلقت على سبيل التنوع اللغوي، وإنما كانت أدوات علمية ذات دلالات منهجية دقيقة، أسهمت في بناء منهج متكامل لضبط القراءات وتمييز المقبول منها من المردود. وقد نشأ هذا المنهج استجابة للحاجة إلى صيانة الأداء القرائي من الدخيل، وحفظ ما ثبت نقله عن الأئمة، في ظل اتساع الرواية وتعدد طرقها واختلاف وجوه الأداء.

وقد أدى استعمال هذه المصطلحات إلى إرساء معايير موضوعية للحكم على القراءات، فلم يعد قبول القراءة أو ردها قائماً على مجرد الاستحسان أو الاجتهاد الشخصي، وإنما ارتبط بضوابط علمية مستقرة، في مقدمتها صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربية. ومن هنا أصبحت ألفاظ مثل: (صحيح، ثابت، مشهور، مواتر، شاذ، ضعيف، وهم، لا يقرأ به) تعبر عن مراتب مختلفة للحكم على القراءة، وتحدد منزلتها العلمية في ضوء تلك المعايير.

ومن أبرز آثار هذه المصطلحات أنها أسهمت في تقنين منهج قبول القراءات؛ إذ أصبح لكل

عن ورش من طريق الأزرق في إشباع المد في ذلك، وتوسطه، وغير ذلك، فذهب إلى الإشباع فيه المهدوي، وهو اختيار أبي الحسن الحصري وأحد الوجهين في "الهادي" و"الكافي" و"الشاطبية"، ومحتمل في "التجريد"⁽¹⁾. وذكرها في حدود سبعة وخمسين موضعاً.

ويؤكد هذا النص استمرار استعمال مصطلح "الاختيار" عند المتأخرين بنفس الدلالة التي استعملها المتقدمون؛ إذ يذكر ابن الجزري اختلاف الأوجه، ثم ينسب اختيار كل إمام إلى ما ترجّح لديه من طرق الرواية، دون أن يجعل ذلك موجباً لإبطال بقية الأوجه الصحيحة، مما يدل على استقرار المفهوم الاصطلاحي للمصطلح عبر مراحل التأليف في علم القراءات.

تكشف هذه النماذج أن مصطلحي "المختار" و"الاختيار" من المصطلحات النقدية الأصيلة في علم القراءات، وأن استعمالهما عند الأئمة لم يكن بمعنى إنشاء قراءة أو الاجتهاد خارج حدود الرواية، وإنما للدلالة على تقديم أحد الأوجه الصحيحة على غيره في مقام الإقراء والتعليم. كما يظهر أن معايير الاختيار لم تقتصر على جانب واحد، بل تنوّعت بين قوة الرواية، وموافقة الرسم العثماني، والقياس اللغوي، واشتغال الوجه، وموافقة الجماعة، وحسن الأداء، وهو ما يعكس دقة المنهج النقدي الذي سار عليه علماء القراءات في التعامل مع الأوجه المروية. كذلك يتبين أن استعمال هذا المصطلح استمر عند المتقدمين والمتأخرين على

(1) ينظر: ابن الجزري، النشر، (1/364).

العملي المرتبط بالرواية، ثم اتجه عند المتأخرين إلى مزيد من التحرير الاصطلاحي والتأصيل المنهجي، حتى بلغت درجة من النضج والاستقرار في مؤلفات الإمام ابن الجزري، الذي جمع جهود من سبقه، وربط بين المصطلحات النقدية وأركان القراءة الصحيحة، فأصبحت تلك المصطلحات أكثر تحديداً وانضباطاً.

ولم يقتصر أثر هذه المصطلحات على الحكم على القراءات، بل امتدَّ إلى بناء المنهج النقدي في علم القراءات؛ إذ أظهرت أن هذا العلم لم يكن قائماً على مجرد الحفظ والرواية، وإنما جمع بين الرواية والدراية، والنقل والنقد، والاستقراء والتحليل. ولذلك كان أئمة القراءات يمارسون عملية نقد علمية دقيقة عند تقويم الروايات، مستنديين إلى قواعد راسخة، دون أن يُخلَّ ذلك بجرمة النص القرآني أو مكانة القراءات المتواترة.

ويتبين من ذلك أن المصطلحات النقدية لم تكن مجرد أوصاف لغوية، وإنما كانت جزءاً من البناء المنهجي لعلم القراءات، وأسهمت في صياغة قواعده، وضبط مصطلحاته، وحماية رواياته، وتمييز المقبول من المردود وفق أصول علمية دقيقة، وهو ما أكسب هذا العلم خصوصيته بين علوم القرآن، وجعل منه نموذجاً رائداً في الدقة المنهجية والنقد العلمي.

المطلب الثاني: الفروق المنهجية في استعمال مصطلحات القبول عند أشهر علماء القراءات المتقدمين.

تكشف الدراسة التحليلية لمصطلحات القبول في كتب أئمة القراءات عن تطوّر منهجي واضح

وصف مدلوله الخاص، فمصطلح الصحيح يدل على استيفاء القراءة شروط القبول، في حين يعبر الشاذ عن اختلال شرط من شروطها، سواء كان ذلك في الإسناد أو الرسم أو العربية. أما مصطلح الثابت فيؤكد صحة النقل واستقراره، بينما يشير المشهور إلى ذبوع القراءة بين أهل الأداء، ويقرّر المتواتر أعلى درجات الثبوت والقبول. وبهذا التدرج الاصطلاحي أمكن للأئمة ضبط مراتب القراءات، وتجنب الخلط بين درجاتها.

كما كان لهذه المصطلحات أثر واضح في حماية علم القراءات من التساهل في الرواية؛ إذ لم يكتفِ العلماء بمجرد صحة النقل عن بعض الرواة، بل مارسوا نقداً دقيقاً للروايات والأسانيد، فاستعملوا ألفاظاً تدل على ردّ ما لم يثبت، كقولهم: (غلط، وهـ م، غير محفوظ، لا يصح، لا يقرأ به)، وهي ألفاظ لم يقصد بها الطعن في القرآن الكريم، وإنما بيان عدم ثبوت نسبة ذلك الوجه إلى الإمام الذي رويت عنه القراءة، أو عدم تحقق شروط قبولها. ومن ثم كان النقد موجّهاً إلى الرواية أو طريق نقلها، لا إلى أصل القرآن المنزل.

ومن آثار هذه المصطلحات أيضاً أنها أسهمت في توحيد منهج الأئمة في تقويم القراءات، فعلى الرغم من اختلاف عصورهم ومناهجهم، فإنهم اشتركوا في اعتماد منظومة اصطلاحية متقاربة تؤدي وظيفة علمية واحدة، هي التمييز بين ما يثبت وما لا يثبت من القراءات. وقد تطوّرت هذه المنظومة عبر المراحل التاريخية لعلم القراءات؛ فكان استعمالها عند المتقدمين أقرب إلى التطبيق

عن الأئمة.

كما يلاحظ قلة التعليل عنده؛ فكثيراً ما يكتفي بإطلاق الحكم دون بيان أسبابه؛ لأن المخاطبين بكتابه كانوا من أهل الاختصاص الذين يدركون علل الترجيح.

ثانياً: منهج أبي عمرو الداني (ت444هـ):

انتقل النقد القرأني مع الداني إلى مرحلة أكثر نضجاً؛ إذ لم يعد يكتفي بالحكم على الرواية، بل أصبح يبحث في سبب قبولها، ويوازن بين طرقها، ويحلل اختلاف الرواة.

فامتاز منهجه بعدة خصائص:

أولها: الاعتماد على الاستقراء الواسع للطرق؛ فقد أكثر من جمع الأسانيد، والمقارنة بين الروايات، حتى أصبح الحكم عنده مبنياً على استقراء واسع، لا على طريق واحد.

وثانيها: التدرج في مراتب القبول؛ فلا يجعل جميع الروايات المقبولة في منزلة واحدة، بل يفرق بين الصحيح، والغابت، والمشهور، والمختار، بحسب قوة النقل وشهرته.

وثالثها: التعليل العلمي؛ فقلماً يطلق حكماً إلا ويبين سببه، سواء كان مستنداً إلى الرواية، أو الرسم، أو العربية، أو عمل أهل الأداء.

ورابعها: الاعتماد على المشافهة، ولذلك تكثر في كتبه عبارات مثل: "وبه قرأت"، و"وعليه آخذ"، مما يدل على أن التلقّي العملي عنده أحد معايير قبول القراءة.

في طريقة توظيف هذه المصطلحات؛ إذ لم يكن استعمالها على وتيرة واحدة، بل تأثر بطبيعة العصر العلمي، وبمنهج المؤلف، وبالغرض الذي أُلّف الكتاب من أجله. فبينما غلب على المتقدمين الجانب التطبيقي في الحكم على الروايات، اتجه المتأخرون إلى التعييد والتأصيل الاصطلاحي، مع إحكام العلاقة بين المصطلح وأصول القراءة الصحيحة. ومن خلال استقراء استعمالات الأئمة يمكن إبراز الفروق الآتية:

أولاً: منهج ابن مجاهد (ت324هـ):

يُمثل ابن مجاهد المرحلة الأولى في نضج النقد القرأني؛ فقد جاء كتابه "السبعة" في زمن كانت فيه الروايات كثيرة، والطرق متشعبة، فكان هدفه الرئيس تمييز الروايات المعتمدة التي استقرت عليها الأمة.

ولهذا اتّسمت مصطلحات القبول عنده بالبساطة والعملية، فلم يعمد إلى تعريفها أو بيان حدودها الاصطلاحية، وإنما استعملها في سياق الحكم المباشر على الروايات. فهو يصف الرواية بأنها معروفة أو صحيحة أو محفوظة، دون أن يفصل في الفروق الدقيقة بين هذه الألفاظ.

ويلاحظ أن معيار القبول عنده يقوم على ثلاثة أركان عملية: ثبوت الرواية عن الإمام، اشتهاؤها بين أهل الأداء، موافقتها لما استقرّ عليه الإقراء.

ولذلك كان اهتمامه موجّهاً إلى حماية الرواية أكثر من الاهتمام بصناعة المصطلح نفسه، فلم يكن هدفه بناء نظرية نقدية، وإنما حفظ الأداء المتلقّي

- ومن هنا أصبح المصطلح النقدي عند الداني أكثر دقة من استعماله عند ابن مجاهد.
- كثرة التعليل.

ثالثاً: منهج أبي القاسم الهذلي (ت465هـ):

- الموازنة بين الأوجه الصحيحة.
- كما يلاحظ أنه يفرق بين الجواز والاختيار؛ فقد يميز أكثر من وجه، لكنه يختار أحدها للإقراء. وهذا يدل على أن مصطلحاته لا تعبر دائماً عن قبول الرواية أو ردها، وإنما قد تدل على أفضلية الأداء؛ ولهذا يكثر في كتابه استعمال ألفاظ مثل: (المختار، الجيد، الأحسن، الأولى)، وهي ألفاظ تشير إلى مراتب الأداء، لا إلى أصل ثبوت الرواية.
- ويظهر في منهجه:

- كثرة عرض الخلاف، والجمع بين الطرق المختلفة.

خامساً: منهج أبي محمد الواسطي في "الكتز":

- يُمثل الواسطي مرحلة توسط بين المتقدمين والمتأخرين؛ فقد جمع أقوال من سبقه، ثم أعاد ترتيبها وتحريرها.
- ويتميز منهجه بما يأتي:

- العناية بتحرير أوجه الأداء.

- نقل مذاهب الأئمة مع المناقشة.

- كثرة الاستناد إلى القياس الصوتي.

- بيان أثر الأداء في قبول الوجه، ولذلك يغلب على مصطلحاته الطابع الأدائي أكثر من الطابع الإسنادي.

- كما أنه يكثر من استعمال ألفاظ: (الأصح، الصواب، الوجه، المختار)، وهي تدل على تحرير الأداء أكثر من الحكم على أصل الرواية.

- المقارنة بين الروايات، وبيان المقبول منها في ضوء النقل؛ ولذلك فإن مصطلحات القبول عنده مرتبطة بالاستيعاب أكثر من ارتباطها بالترجيح.

- كما أنه يعتمد كثيراً على النقل عن الأئمة السابقين، ولا ينفرد بالأحكام إلا قليلاً، مما يجعل منهجه أقرب إلى المنهج الموسوعي.

رابعاً: منهج ابن الباذش (ت540هـ):

- يتميز ابن الباذش بمنهج تعليمي واضح؛ إذ ألف كتابه لخدمة الإقراء، ولذلك جاءت مصطلحات القبول عنده مرتبطة بالجانب التطبيقي في الأداء.

ومن أبرز خصائص منهجه:

- العناية بتوجيه الأوجه المقبولة.

سادساً: منهج ابن الجزري (ت833هـ):

مرت بثلاث مراحل رئيسة؛ مرحلة التأسيس عند ابن مجاهد، حيث غلب الجانب التطبيقي في الحكم على الروايات، ثم مرحلة التحرير والتوسع عند الداني، والهذلي، وابن الباذش، حيث أصبحت المصطلحات أكثر دقة، واتسع التعليل، وكثر النظر في الطرق والرواة، ثم مرحلة الاستقرار والتقعيد عند ابن الجزري، الذي ربط المصطلحات بأركان القراءة الصحيحة، وحدد دلالاتها العلمية، وأقام بينها تدرجاً واضحاً في مراتب القبول والرد. وبهذا تطور المصطلح النقدي من مجرد أداة للحكم على الروايات إلى منظومة منهجية متكاملة، أسهمت في ضبط علم القراءات، وصيانة الأداء القرآني، والمحافظة على الرواية المتلقاة جيلاً بعد جيل.

الخاتمة

وختاماً، فقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان المصطلحات النقدية التي استعملها أشهر علماء القراءات القرآنية في الحكم على الروايات والأوجه القرائية قبولاً، والكشف عن دلالاتها الاصطلاحية، ومنهج الأئمة في توظيفها، وأثرها في تقويم الأداء القرآني والمحافظة على صحة الرواية، من خلال دراسة تحليلية مقارنة لنماذج من استعمالات هذه المصطلحات في مصادر القراءات المعتمدة.

فقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أبرزها:

1. أن علماء القراءات وضعوا منظومة نقدية متكاملة لضبط الروايات والأوجه القرائية، واعتمدوا في ذلك على مصطلحات دقيقة تعكس مراتب القبول.

تُمثل مرحلة ابن الجزري قمة النضج المنهجي في علم القراءات؛ إذ جمع تراث من سبقه، ثم أعاد صياغته في إطار علمي متكامل.

وأبرز ما يميز منهجه:

○ ربط المصطلحات بأركان القراءة الصحيحة، فلم تعد ألفاظ القبول مجرد أوصاف للروايات، بل أصبحت مرتبطة بالأركان الثلاثة التي قررها، وهي: صحة السند، وموافقة الرسم، وموافقة العربية.

○ تحرير المصطلحات، فقد جعل لكل مصطلح دلالة خاصة، ففرق بين: الصحيح، الثابت، المشهور، المتواتر، المقروء به. ولم يعد يستعملها على سبيل الترادف كما وقع عند بعض المتقدمين.

○ الجمع بين الرواية والدراية، فلم يقتصر على نقل الأقوال، بل ناقشها، ووازن بينها، وعلّل اختياراته، وربطها بالقواعد الكلية للقراءات.

○ التفريق بين صحة الرواية وجواز القراءة، فقد تثبت الرواية عنده، لكنه يمنع القراءة بها إذا خالفت ما استقرّ عليه الأداء، أو لم تتحقق فيها شروط القراءة الصحيحة.

○ استقرار المصطلح، ولهذا أصبحت مصطلحاته مرجعاً لمن جاء بعده، واعتمدها أكثر المتأخرين في الحكم على الروايات.

تكشف المقارنة بين الأئمة أن المصطلحات النقدية

2. أن المصطلحات النقدية لم تكن مترادفة عند أئمة القراءات، بل كان لكل مصطلح دلالاته الخاصة ووظيفته العلمية، وإن تقاربت بعض معانيها في بعض المواضع.
 3. أن مصطلحات القبول -مثل: الصحيح، والمتواتر، والمشهور، والمقروء به، والمختار- تدل على مراتب متفاوتة من ثبوت الرواية وقوة الاعتماد عليها، وليست في درجة واحدة.
 4. أن أئمة القراءات كانوا يفرقون بين الحكم على أصل الوجه القرآني، والحكم على نسبته إلى إمام معين؛ فقد يكون الوجه صحيحاً في نفسه، لكنه غير محفوظ أو غير ثابت عن قارئ بعينه.
 5. أن كثيراً من الأحكام النقدية بُنيت على المقارنة بين الروايات، واستقراء الطرق، والموازنة بين الأصول، مما يدل على رسوخ المنهج الاستقرائي في علم القراءات.
 6. أن أبا عمرو الداني وابن الجزري من أكثر علماء القراءات توسعاً في استعمال المصطلحات النقدية وتعليلها، مع عناية واضحة ببيان أسباب القبول.
 7. أن اختلاف العلماء في إطلاق بعض المصطلحات لا يدل على اختلافهم في الأصول، وإنما يرجع غالباً إلى اختلاف طرق النقل، أو اختلاف اجتهادهم في تقويم الروايات.
 8. أن المصطلحات النقدية أدّت دوراً مهماً في المحافظة على سلامة الأداء القرآني، وصيانة
 - الروايات من الخطأ والوهم، ومنع نسبة ما لم يثبت إلى أئمة القراءات.
 9. أن دراسة المصطلحات النقدية تمثل مدخلاً مهماً لفهم مناهج علماء القراءات، وتكشف عن عمق البناء المنهجي لهذا العلم، ودقة قواعده في النقد والترجيح.
- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج،
توصي الباحثة بما يأتي:**
1. العناية بدراسة المصطلحات النقدية في علوم القرآن والقراءات دراسة مستقلة، وإبراز تطورها التاريخي ودلالاتها الاصطلاحية.
 2. إعداد معجم علمي متخصص للمصطلحات النقدية في علم القراءات، يبيّن مفهوم كل مصطلح، وتطور استعماله، وأبرز العلماء الذين استعملوه، مع شواهد من المصادر الأصلية.
 3. توجيه الباحثين إلى إجراء دراسات مقارنة بين مناهج أئمة القراءات في استعمال المصطلحات النقدية، ولا سيما بين المتقدمين والمتأخرين.
 4. الاستفادة من المناهج النقدية التي أرساها علماء القراءات في الدراسات القرآنية واللغوية، لما تتسم به من دقة علمية ومنهجية رصينة.
 5. تشجيع الدراسات التطبيقية التي تتناول أثر المصطلحات النقدية في الترجيح بين الأوجه القرائية، وفي توجيه الأداء والإقراء.
 6. العناية بتحقيق كتب القراءات التي لا تزال مخطوطة، وإبراز مصطلحاتها النقدية، وربطها

3. ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1987م).
4. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ).
5. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1400هـ).
6. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ).
7. أبو العز القلانسي، يوسف بن علي، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1).
8. أبوشامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2004م).
9. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو تريزل، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1404هـ).
10. أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (الشارقة: جامعة الشارقة، ط1).
11. الأزهرى، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت: دار إحياء التراث
- بالمصطلحات المستعملة في المصادر المتقدمة والمتأخرة.
7. الإفادة من التقنيات الرقمية في بناء قواعد بيانات للمصطلحات النقدية، تيسر استقراء استعمالاتها، وتحليل تطورها، وربطها بمواضعها في مصادر القراءات.
8. تضمين مقررات الدراسات العليا في القراءات موضوع المصطلحات النقدية؛ لما لها من أثر في فهم مناهج الأئمة وإدراك أسس الحكم على الروايات والأوجه القرائية.
9. تشجيع الدراسات التي تُعنى بالمقارنة بين المصطلحات النقدية في علم القراءات والمصطلحات النقدية في علوم الحديث؛ لإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين المنهجين، مع مراعاة خصوصية كل علم.
10. استكمال البحث في المصطلحات النقدية التي لم تحظ بدراسة وافية، وربطها بالتطبيقات العملية في كتب الإقراء والأداء؛ بما يسهم في إبراز ثراء التراث القرائي ومنهجه النقدي.

فهرس المصادر والمراجع

1. ابن الباذش، أحمد بن علي الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، (القاهرة: دار الصحابة، ط1، 1402هـ).
2. ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، (القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى، ط1، د.ت).

- العربي، ط1، 2001م). (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت).
12. البنا الدمياطي، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 2006م).
13. جلال، يحيى أحمد سلمان، قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، (رسالة علمية، الجامعة الأردنية، 2006م).
14. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (الكويت: وزارة الإعلام، 1385هـ-1422هـ).
15. سواس، عبد الله، «مصطلح الاحتجاج وصلته بالاختيار والترجيح في علم القراءات»، مجلة الجامعة الدولية للدراسات الإسلامية، العدد: 8، 2022م.
16. الشاطبي، القاسم بن فيره، حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع، تحقيق: محمد تميم الزعبي، (مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4، 1426هـ).
17. الصفاقسي، علي بن محمد، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ).
18. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي،
19. القاضي، عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، (القاهرة: دار السلام، د.ط).
20. القسطلاني، أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1).
21. القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (القاهرة: دار نهضة مصر، د.ط، د.ت).
22. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، 1997م).
23. الهذلي، يوسف بن علي، الكامل في القراءات الخمسين، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعة الشايب، (القاهرة: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428هـ/2007م).

